# تأثير الفساد

## تحسنت الحوكمة في بضعة من بلدان أمريكا اللاتينية ولكن الفساد لا يزال يعوق التنمية في المنطقة

دانييل كاوفمان

يتابع مئات الملايين من مشجعي كرة القدم حول العالم فضيحة الفساد التي يشهدها الاتحاد الدولي لكرة القدم («الفيفا»، الجهاز الذي يدير هذه اللعبة على مستوى العالم). وتجري حكومات الولايات المتحدة وسويسرا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وغيرها تحقيقات في هذا الصدد وتم بالفعل توجيه اتهامات لتنفيذيين ومسؤولين من منظمات وشركات إقليمية ووطنية في الأمريكتين وبلدان أخرى. وتتضمن التهم دعاوى رشاوى وتواطؤ في منح عقود عالية القيمة واختيار البلدان المضيفة لكأس العالم.

وعادة ما تختلف كل فضيحة ومنظمة عن غيرها. ولكن لهذه الحالة مواصفات نجدها في جميع أنحاء العالم، كالفساد بين شبكات مستترة من المسؤولين والتنفيذيين المتواطئين في منظمات دولية ووطنية. وتشير فضيحة الفيفا إلى أن المساءلة تحدث في نهاية المطاف، وإن تأخرت، كما يتضح من بعض الإجراءات القضائية المتخذة.

ومن قبيل ذلك أيضا القضية الجارية بشأن غسل الأموال المعروفة باسم («car wash») المتورطة فيها شركة النفط الوطنية البرازيلية «بتروبراس»، حيث أدان القضاء البرازيلي العديد من الشخصيات وأصدر أحكاما ضدهم على خلفية عقود مُبالغ في قيمتها مُنحت للشركات في مقابل رشاوى لمسؤولين تنفيذيين سابقين ومساهمات حزبية غير مشروعة من شركات بناء نافذة. وظهرت أيضا دعاوى رشوة للحصول على عقود من شركات في إيطاليا وكوريا والسويد. وهناك بلدان أخرى في المنطقة تشهد بدورها فضائح عالية المستوى، بما في ذلك الأرجنتين وشيلي وغواتيمالا والمكسيك، وبعضها يتخذ إجراءات لمواجهتها.

وبخلاف أي فضيحة معينة، وردود الأفعال المتفاوتة، فإن تحدي الفساد جسيم. وتشير التقديرات إلى أن الرشوة في أنحاء العالم تتراوح في حدود تريليون دولار وإلى بلوغ التدفقات المالية التراكمية غير المشروعة من بلدان أمريكا اللاتينية على مدار العقد الماضي نفس المستوى تقريبا.

### تعريف وقياس

في إطار مشروع بحثي بدأته في أواخر التسعينات مع آرت كراي من البنك الدولي، عرَّفنا الحوكمة بأنها التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة (راجع مقال «تأثير الحوكمة: من القياس إلى التطبيق» "Governance Matters: From Measurement to Action" في عدد يونيو ٢٠٠٠ من مجلة التمويل والتنمية)، وهي

تشمل (١) كيفية اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها؛ (٢) قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة السياسات واللوائح السليمة وتنفيذها وفرض تطبيقها؛ (٣) احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكل من هذه المجالات الثلاثة أنشأنا مقياسين تجريبيين، ليكون المجموع ستة مؤشرات عالمية للحوكمة (WGIs)، باستخدام بيانات من اثنتي عشرة منظمة. ونقوم سنويا بتقييم أكثر من ٢٠٠ بلد فيما يتعلق بالصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. والفساد واحد من عدة مقاييس للحوكمة الأوسع نطاقا لأنه ينبع من أوجه الضعف في أبعاد أخرى للحوكمة.

وعادة ما يعرّف الفساد من حيث استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم العامة لتحقيق كسبٍ خاص. ولكن نطاق الفساد أوسع من ذلك. فهو أحد الأعراض المكلفة لفشل المؤسسات، وغالبا ما تتورط فيه شبكة من الساسة والمنظمات والشركات وأفراد القطاع الخاص تتواطأ جميعا لجني منفعة تتحقق من استخدام السلطة والوصول إلى الموارد العامة والتحكم في صنع السياسات على حساب الصالح العام.

وكثير من البلدان الصناعية وذات الدخل المتوسط (والديمقراطية) حول العالم، بما في ذلك بلدان في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، مصابة بفساد النظام السياسي، ولا سيما المصاحب لتمويل الحملات الانتخابية والمرتبط بما يسمى «استحواذ النخبة (أو الاستحواذ على الدولة)» — كالتأثير غير المبرر على القوانين والقواعد التظيمية والسياسات من جانب شركات منتفعة ذات نفوذ. وفي هذا السياق من الاستحواذ على الدولة و«الفساد القانوني»، يجدر النظر في رؤية بديلة للفساد — «خصخصة السياسة العامة».

## أداء متباين

كان أداء أمريكا اللاتينية متباينا فيما يخص الحوكمة على مدار الخمس عشرة سنة الماضية. فعلى الجانب الإيجابي، نجد أنها أفلتت من كثير من الصراعات الكبرى وأعمال الإرهاب التي ابتلي بها الكثير من بلدان المنطقة. ولا تزال الديمقراطية تتبلور، رغم حدوث بضع انتكاسات كالتي شهدتها هندوراس وفنزويلا. وفي عدد من البلدان، ومنها شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو، حدث تقدم في عدد من أهم جوانب الحوكمة الاقتصادية، ولا سيما من حيث تحسن الإدارة الاقتصادية الكلية، وإبعاد أشباح التضخم السابقة، وتمهيد السبيل لضبط أوضاع المالية العامة، وإبداء مزيد من الشفافية في الموازنات والمشتريات العامة — بدعم من وزارات المالية والبنوك المركزية ذات الكفاءة.

ولكن هذا التقدم في سياسات الاقتصاد الكلي لم تكتمل بإرساء الحوكمة الرشيدة على المدى الأطول في كثير من البلدان، وخاصة الإصلاحات السياسية والمؤسسية. وتفيد الأدلة المستمدة من مؤشرات الحوكمة العالمية بأن الركود أصاب فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد والصوت والمساءلة في المنطقة، في المتوسط، بينما تدهورت الجودة التنظيمية وسيادة القانون بوجه عام.

وفي نهاية ٢٠١٣، جاءت جودة الحوكمة في أمريكا اللاتينية بعد مثيلاتها في المناطق التي يندرج معظمها تحت فئة الدخل المتوسط، مثل أوروبا الوسطى والشرقية، التي حققت تقدما أثناء التحول من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، حققت منطقة شرق آسيا — بتركيزها على اتباع استراتيجية طويلة الأجل وإقامة بيروقراطيات مستقلة تقوم على الجدارة — تفوقاً على أمريكا اللاتينية في كثير من أبعاد الحوكمة، بما فيها فعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد (انظر الرسم البياني ١)، مع استثناء بُعْد الصوت والمساءلة (وهو من مواطن القوة النسبية لدى أمريكا اللاتينية). ويُلاحَظ أن متوسط مراتب البلدان في أمريكا اللاتينية أدنى من المستوى الوسيط العالمي في كل مؤشرات الحوكمة عدا الصوت والمساءلة الذي يتجاوز المستوى الوسيط بالكاد. وتحتل أمريكا اللاتينية مرتبة ضعيفة للغاية فيما يخص (إعمال) سيادة القانون. وبالنسبة للأمن الشخصي وانتشار الجرائم، تحتل المنطقة مرتبة بالغة الانخفاض.

وتُخفي متوسطات المناطق كثيرا من الاختلافات بين البلدان. فشيلي وكوستاريكا وأوروغواي، على سبيل المثال، تحتل مرتبة مرتفعة نسبيا في مجال الحوكمة، على خلاف معظم البلدان الأخرى التي تقل مراتبها عن المستوى العالمي الوسيط، وبعضها، مثل فنزويلا، الذي يحتل مرتبة بالغة الضعف. وتتفاوت الاتجاهات العامة أيضا. فبعض البلدان — مثل أوروغواي ذات النظام السياسي المنفتح بشكل متزايد، والسكان الملتزمين بالقانون، والتساهل شبه المعدوم مع ممارسات الفساد، وباراوغوي التي بدأت من مستوى شديد الانخفاض – حققت تحسنا في السيطرة على الفساد بمرور الوقت، بينما شهدت فنزويلا تراجعا ملحوظا.

وسعيا للحد من الفساد الأصغر المرتبط بفرط البيروقراطية، قام عدد من البلدان، مثل كولومبيا والمكسيك وكوستاريكا، بتقليص الروتين، ولكن كثيرا من البلدان لا يزال متأخرا في هذا المسار. وبصورة أعم، من حيث التنافسية العالمية تبعا لمقياس المنتدى الاقتصادي العالمي، هناك ٧ بلدان فقط من بين ١٨ بلدا في أمريكا اللاتينية تندرج في مراتب النصف الأول على المؤشر الذي يغطي ١٤٤ بلدا. ولا تتضمن المراتب الخمسون العليا إلا شيلي — في المرتبة الثالثة والثلاثين وفي تراجع — وبنما (التي تحتل المرتبة الثامنة والأربعين). والعامل الرئيسي الذي يخفض تنافسية المنطقة هو جودة المؤسسات التي تعد دون المستوى.

وهناك عدة بلدان في المنطقة تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأولية، ولا سيما الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن. ومع بعض الاستثناءات، مثل شيلي تليها كولومبيا والبرازيل إلى حد ما، نجد أن حالة الحوكمة والسيطرة على الفساد أسوأ في متوسط البلدان الغنية بالثروات الاستخراجية مقارنة ببقية بلدان المنطقة. وتشير الأدلة المستمدة من كل المناطق، بما فيها أمريكا اللاتينية، إلى أن البلدان الغنية بالموارد عموما لم تغتنم فرصة الدورة السلعية الاستثنائية في العقد الماضي لإجراء إصلاحات في الحوكمة. فالبيانات تشير إلى

الرسم البياني ١

### أداء متباين

مؤشرات الحوكمة في أمريكا اللاتينية أدنى من مؤشرات المناطق الأخرى في كل الأبعاد باستثناء الصوت والمساءلة

(الدرجة على مؤشر الحوكمة العالمية، نهاية ٢٠١٣)

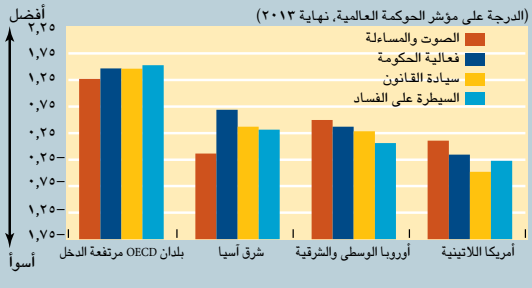


المصادر: بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية من الموقع www.govindicators.org: وحسابات المؤلف.

ملحوظة: المدى النظري للمؤشرات يتراوح بين –٢,٥ (الأسوأ) و ٢,٥ (الأفضل)؛ مع وحدات انحراف معياري. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية مستبعدة من درجات "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (OECD).

تراجع الصوت والمساءلة في كثير من البلدان، ومنها أمريكا اللاتينية، (حيث زادت القيود على المجتمع المدني أثناء تلك الفترة، وخاصة في بعض البلدان الغنية بالنفط)، بالإضافة إلى السيطرة على الفساد، ما عدا في كولومبيا والبرازيل على سبيل المثال، وسيادة القانون (انظر الرسم البياني ٢).

## الحوكمة تستحق الاهتمام

يتضح مدى تأثير الحوكمة على التنمية من خلال الأبحاث القائمة على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية. فقد خلصنا إلى أن متوسط المكاسب التي تحققها التنمية بفضل الحوكمة الرشيدة تعادل ٣٠٠٪ على المدى الطويل، إذ تبين وجود رابطة سببية على المدى الطويل بين حدوث تحسن في الحوكمة — كالانتقال من ضعف السيطرة على الفساد (أو سيادة القانون) كما في فنزويلا إلى مستوى السيطرة السائد في الأرجنتين أو المكسيك أو بيرو، أو من أي من هذه البلدان الثلاثة إلى المستويات الأعلى المشاهدة في كوستاريكا — وبين ارتفاع دخل الفرد بما يعادل ثلاثة أضعاف، وانخفاض وفيات الأطفال الرضع بمقدار الثلث، وحدود ارتفاع ملحوظ في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. ولا توجد دلائل على أن ضعف الحوكمة يمكن تعويضه بالدخل الإضافي في البلدان الغنية بالموارد أو المرونة التي يمكن أن تحققها المكاسب الاستثنائية من ارتفاع أسعار السلع الأولية. فالبيانات تشير إلى أن الحوكمة الرشيدة تحقق مكاسب في التنمية للاقتصادات الغنية بالموارد تعادل — على الأقل — ما تحققه في البلدان الأخرى. بل إن هناك أدلة بحثية ظهرت مؤخرا تفيد بأن ضعف الحوكمة يعوق الاستثمار في أعمال التنقيب عن النفط.

وإلى جانب الأثر على الدخل، يشير كثير من الباحثين الآخرين (ومنهم غوبتا وآخرون، وماورو وتانزي من صندوق النقد الدولي) إلى أن الفساد يضعف النتائج التي يحققها التعليم والرعاية الصحية والاستثمار العام والمساواة في الدخل. فهو يقوض أركان التنمية، بأن يرسخ مصالح المجموعات ذات النفوذ ويضعف القاعدة الضريبية ويبدد الموارد العامة (كما في اليونان)، ويسيء توزيع المهارات (بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية ونحو أعمال التربح من الفساد) والاستثمار العام (نحو المشروعات المكلفة كثيفة الاستخدام لرأس المال وبعيدا عن التعليم والصحة). والفساد يشكل ضريبة باهظة على المستثمرين.

وتلك مسألة تتجاوز حدود الدراسات الأكاديمية. فرغم التقدم الذي حققته بعض البلدان، نجد أن النمو في أمريكا اللاتينية ظل تاريخيا أقل من مستواه الممكن (وأقل بكثير من مستوى النمو في شرق آسيا) ويواصل التباطؤ الملحوظ، كما هي الحال مع الاستثمار الأجنبي. ولا يزال أكثر من ثلث السكان يعيشون على أقل من خمس دولارات يوميا في منطقة غنية بالموارد الطبيعية. ويُلاحَظ أن تفاوت الدخول في المنطقة من بين أعلى مستويات التفاوت في العالم (راجع مقال «الأكثر تفاوتا على الأرض» في هذا العدد من التمويل والتنمية)، كما أن التعليم والابتكار أقل من النظراء في بقية أنحاء العالم.

## معالجة الفساد

لم تنجح قط محاولات مكافحة الفساد التي حصرت تركيزها في إطلاق مبادرات تقليدية كإصدار قانون آخر غير مفعَّل أو شن حملة جديدة أو إقامة هيئة أخرى لهذا الغرض. إنما يتطلب الأمر منهجا متكاملا للحوكمة يغير الحوافز ويعالج الفساد بأسلوب منهجي، ويعالج شبكات استغلال النفوذ والفساد. ويجب أن يتميز هذا المنهج بوجود جهاز قضائي قوي، إلى جانب إصلاح التمويل السياسي، وإرساء نظم تقوم على الجدارة، والشفافية والمساءلة. ويجب أن يشمل ذلك كل فروع الحكومة إلى جانب المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص.

ولا شك أن الإصلاحات السياسية ذات أولوية، بما في ذلك التحول إلى الديمقراطية وتحديث الأحزاب السياسية ووضع نظام لاختيار قادة هذه الأحزاب باستخدام نظام علني يقوم على الجدارة. وقد اعتمد كثير من البلدان في المنطقة قواعد تنظيمية تحكم التمويل السياسي، ولكنها مشوبة بالثغرات وغالبا ما تتسم بضعف التطبيق (مما يعكس فجوة شائعة بين القانون والممارسة) بسبب ضعف المراقبة وفرض التنفيذ وكذلك الافتقار إلى الشفافية. وينبغي معالجة هذه الأمور؛ كما يجب أن يتضمن الإصلاح السياسي حظرا فعالا لمساهمات الشركات، وحدودا قصوى لتمويل الأفراد وتكاليف الحملات الانتخابية، والإفصاح الكامل عن المساهمات في الحملات والإنفاق عليها، ونظاما أقوى لمراقبة الانتخابات (مثلما فعلت المكسيك).

ونظرا للصعوبة التي تواجه الساسة في إصلاح نظامهم السياسي (وهو أمر شديد الوضوح في الولايات المتحدة أيضا)، فإن التركيز على الإصلاحات التي ترسي سيادة القانون أكثر أهمية في معالجة الفساد، ولا سيما في منطقة يشيع في كثير من بلدانها الإفلات من العقاب. فالشرطة والقضاء يتسمان بالضعف في معظم البلدان وغالبا ما يخضعان للنفوذ السياسي ونفوذ الشركات والمحسوبية والفساد، وحتى تغلغُل الجريمة المنظمة في بعض أجهزتهما. وقد أوضحت تجربة البرازيل وشيلي أن تقوية الجهاز القضائي أمر ممكن، ولكن التحدي الباقي في كثير من البلدان هو إيجاد كادر من القضاة يعتمد على الجدارة – ومن ثم يتسم بالتطور والتجرد السياسي – ويتقاضى أجورا مجزية، وهو ما ينطبق أيضا على إصلاح الجهاز الشرطي. ويتعين حماية المبلغين عن الممارسات غير القانونية وإعطاؤهم حوافز نقدية للمبادرة بالإبلاغ.

وتدرك الشريحة عالية الإنتاجية والتنافسية في القطاع الخاص مدى التأثير السلبي الموجع الذي يطالها بسبب الشركات الضالعة في الفساد أو التي تمارس نفوذا غير مبرر. فمسوح الشركات تشير إلى مدى انتشار الرشوة في مجال المشتريات والقضاء في المنطقة وجوانب الضعف التي تشوب الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. ويمكن أن يصبح قادة القطاع الخاص حليفا مهما في تشجيع الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد واستحواذ النخبة، ويمكنهم دعم مزيد من

الرسم البياني ٢

### سيادة القانون

بعض البلدان في أمريكا اللاتينية تحقق درجات مُرْضية على مؤشر سيادة القانون، ولكن كثيرا منها، بما في ذلك البلدان الغنية بالموارد، تحصل على درجة ضعيفة لم تتحسن.

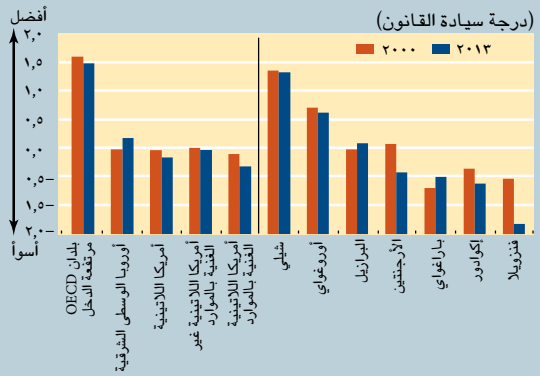


المصادر: بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية من الموقع www.govindicators.org؛ وحسابات المؤلف.

ملحوظة: الدرجة يمكن أن تتراوح بين –٢,٥ (الأسوأ) و ٢,٥ (الأفضل)؛ بوحدات الانحراف المعياري.

الصرامة في تطبيق إجراءات مكافحة الرشاوى وتنفيذ السياسات المتعلقة بتضارب المصالح وتداول الأدوار بطريقة «الباب الدوار» بين القطاعين العام والخاص.

وتتحمل الشركات متعددة الجنسيات في البلدان عالية الدخل وفي الصين مسؤولية رئيسية أيضا. فعلى سبيل المثال، ينبغي لشركات النفط الأمريكية والأوروبية أن تعتمد تنفيذ القسم الوارد في قانون دود/فرانك الأمريكي الذي يشترط على الشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية الكشف عن تفاصيل مدفوعاتها للحكومات الأجنبية — بدلا من الاستمرار في معارضة هذا النص — على أن تُستكمل هذه الخطوة بالتطبيق من جانب الهيئات التنظيمية في البلدان المضيفة لهذه الشركات. وثمة حاجة أيضا لمزيد من الدعم من حكومات الكثير من البلدان مرتفعة الدخل؛ حيث يجب على هذه الحكومات أن تكشف عن كل الملاذات الآمنة وتتخلص منها، مع اشتراط الكشف عن أصحاب ملكية الانتفاع في هذه الشركات ومراعاة التطبيق الصارم للاتفاقية المعنية بمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتؤدي زيادة الشفافية إلى إفساح المجال أمام مزيد من الانفتاح على مستوى الحكومات (بما في ذلك ما يتحقق عالمياً عن طريق «شراكة الحكومات المنفتحة» — «OGP»). ففي أمريكا اللاتينية، تم إحراز تقدم في مجال الشفافية الاقتصادية والمالية، ولكن الشفافية السياسية أمامها شوط طويل حتى تعالج الاستحواذ على أجهزة الدولة وتضارب المصالح. وينبغي أن يُفرَض على المسؤولين العموميين والساسة والقضاة على المستويين الوطني ودون الوطني أن يفصحوا في حينه وبصورة متاحة للجميع عن كل حصص ملكيتهم في المشروعات التجارية وأصولهم ومصادر تمويل حملاتهم الانتخابية ومداولاتهم بشأن مشاريع القوانين وسجلاتهم التصويتية. ويتعين تحقيق الشفافية الكاملة أيضا عند معالجة الفساد في إجراءات التوريد، وهو ما يشمل كل القطاعات والمؤسسات المملوكة للدولة والبلديات، ويخضع لإشراف المجتمع المدني. وينبغي أن تعلن الحكومات قائمة المزايدين الذين يمارسون التواطؤ أو الرشوة، مع استبعادهم من التعاقدات الحكومية — وهو ما تفعله شيلي وكولومبيا والبرازيل حاليا على سبيل المثال.

وإذا اقترنت هذه الإصلاحات في الشفافية مع الابتكارات التي تجلبها حركة البيانات المفتوحة ومع أدوات تشخيصية جديدة قوية للحوكمة، يمكن أن يساعد ذلك في إجراء تحليل دقيق لمواطن الضعف في الحوكمة ويكشف النقاب عن الفساد والتواطؤ. وللمساعدة في ترجمة هذه المعلومات عالية القيمة إلى مساءلة وإصلاح، ينبغي أن يزداد إشراك وتمكين المجتمع المدني (بما في ذلك الدوائر الأكاديمية والمراكز البحثية). ومن الضروري في هذا الصدد أن يساهم الإعلام بدور أهم في التحري عن ممارسات استغلال النفوذ والفساد والكشف عنها، ولكن ذلك سيستتبع الفحص الدقيق لهيكل ملكية وسائل الإعلام الذي يتسم بالتركز الشديد في كثير من البلدان.

## ثراء فرصة الإصلاح

لا تقل أهمية الدعائم الأساسية المذكورة آنفا لإصلاح الحوكمة في حالة البلدان الغنية بالموارد، ولكن الأمر في هذه البلدان غالبا ما يتطلب اتخاذ تدابير تكميلية أيضا بشأن االصناعات الاستخراجية. وقد استفادت حوكمة الموارد الطبيعية من بعض المبادرات المهمة أثناء طفرات أسعار السلع الأولية في العقد الماضي، إذ تضافرت مؤسسات مالية دولية بارزة وبنوك تنموية متعددة الأطراف، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، وتم إطلاق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) – التي يشارك فيها الآن ٤٨ بلدا. وساعدت المناهج والأدوات الجديدة في التقييمات القطرية وتطوير الاستراتيجيات، كميثاق الموارد الطبيعية، على سبيل المثال، بتركيزه على صياغة السياسات في كل أجزاء سلسلة القرار. ولكن التنفيذ الفعال أمر مطلوب. ويجب أن يكون تعزيز المساءلة وسيادة القانون جزءا مكملا لمبادرات السياسة الاقتصادية التكنوقراطية والإفصاح.

ويمثل إصلاح الشفافية عاملا ضروريا؛ فينبغي للبلدان أن تنضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، واعتماد معاييرها الدولية، ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية على

**تشهد أمريكا اللاتينية تراجعا مستمرا في درجة التساهل العالية السابقة مع ممارسات الفساد وفرص الإفلات من العقاب.**

المستوى دون الوطني، على غرار ما بدأته كولومبيا. ومع هبوط أسعار النفط، هناك فرصة لإجراء إصلاحات محددة في المالية العامة، بما في ذلك تخفيض دعم الطاقة (على غرار إكوادور والمكسيك)، تعزيز الامتثال الضريبي لأصحاب النفوذ وتوسيع القاعدة الضريبية ككل (بالابتعاد عن الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية)، وإقامة صناديق للثروة السيادية تدار بكفاءة (على غرار شيلي)، وتعزيز فعالية اقتسام الإيرادات والنفقات العامة على المستوى دون الوطني، حيث يغلب طابع الإهدار والفساد.

وبالإضافة إلى ذلك، مثلما بدأ يحدث في المكسيك والبرازيل، ينبغي أن تقوم البلدان الغنية بالموارد بتجديد شركاتها النفطية الوطنية، وإخضاعها لقواعد السوق الصارمة، والحد من التدخلات السياسية، وإرساء نظم للتعيينات على أساس الجدارة، وإعمال الإشراف الفعال، والإفصاح، ونزاهة الشركات. ويعتبر وجود هيئات أقوى وأكثر اعتمادا على الجدارة في القطاعات الاستخراجية وغيرها عاملا أساسيا أيضا، وكذلك الاهتمام بالتحديات الاجتماعية والبيئية (كالتي تواجهها كولومبيا وبيرو). وثمة حاجة أيضا إلى زيادة شفافية الهيئات التشريعية في كثير من البلدان — بما في ذلك بوليفيا وشيلي وإكوادور وبيرو وفنزويلا.

وعلى وجه العموم، هناك قصور كبير في الحوكمة في أمريكا اللاتينية. وما لم تتحسن، سيكون النمو المستمر والمشترك معرضا للخطر، والطبقة المتوسطة الكبيرة مهددة، ومن غير المرجح أن تتم معالجة التفاوتات الإجمالية. ولكن الأمل والفرصة قائمتان فهناك تراجع مستمر في درجة التساهل العالية السابقة مع ممارسات الفساد وفرص الإفلات من العقاب. والمجتمع المدني يطالب بالتغيير، كما شرعت بعض البلدان في الإصلاح، كالبرازيل وشيلي. وفي نهاية المطاف، يمكن التعرف على قوة الحوكمة في بلد ما، ليس من خلال غياب الفساد بالكامل — وهو أمر غير واقعي — وإنما من خلال الإصرار وجودة الاستجابة المؤسسية لهذه الممارسات. وقد حان الوقت لإصلاح الحوكمة كما نستشف من تغير المزاج العام، مقترنا بانخفاض أسعار السلع الأولية والتوترات الاجتماعية–الاقتصادية والمالية التي جلبها انخفاض النمو في كل أنحاء المنطقة وفي الصين. ■

دانييل كاوفمان هو رئيس معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

المراجع:

*See www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2015/09/pdf/kaufmannref.pdf*